

### فلسطين

بينما تواصلت قيادات السلطة الفلسطينية و«فتح» و«منظمة التحرير»، الانتقاد العلني لـ«صفقة القرن»، وحثت لتطبيق العلاقات بين السودان والمحو.
تتعرض قيادات من هذه الجهات إلى لقاءات مع إسرائيلييت، تارة في تل أبيب واخره في رام الله

## السلطة تحارب «صفقة القرن»...

## بلقاءات مع الإسرائيليين!

رام الله - **الأخبار**

لقاءان طبيعيتان خلال 48 ساعة، جمع الأخير منهما مسؤولين في السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» للمنظمة، وفقاً ما أورده «وكالة

#### التظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

كشفت مصادر في السلطة أن تعليمات رسمية صدرت للأجهزة الأمنية بمنع التظاهر ضدّ «صفقة القرن»، وإنهاء المواجهات في منطقة باب الزاوية في مدينة الخليل جنوب الضفة، وهو المكان الذي ارتقى فيه الفتى محمد الحداد، أول شهيد في تظاهرات الرض للصفقة.
وفعلاً، باشر أمن السلطة تنفيذ القرار منذ الجمعة. إذ توقفت المواجهات في باب الزاوية بسبب انتشار دوريات فلسطينية هناك.
وحيالياً، تستمرّ الفعاليات عند نقاط تماس قليلة في الضفة، وصار معظمها أسبوعياً، وفي أماكن تشهد اشتباكات منذ سنوات طويلة، أي قبل إعلان الخطة الأميركية، مثل تلعين وبعين في رام الله، وكفر قديم في قلقيلية. لكن حتى في هذه الحدود، يخشى غالبية الشباب من أن يكون الضوء الأخضر الممنوح من قبل السلطة للتظاهرات «موجة عابرة مؤقتة»، تتبّعها مراقبة أمنية لهم.

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

والتظاهرات مرشوعة في رام الله.. منظومة في الخليل

الانباء الرسمية الفلسطينية» (وفا). ويحسب مصادر في السلطة، فإن الإسرائيليين أتوا هذه المرة إلى رام الله باللباس الخاص بالمستوطنين وقيعات «الكيباب»، كما أنهم استقلوا حافلتين من دون حراسة من جيش العدو، ولم يكتفوا بالإجتماع في قاعة «متحف ياسر عرفات»، بل تجوّلوا في حي الطيرة في المدينة، والتفتوا صوراً مع تمثال نيلسون مانديلا، ثم تناولوا طعام الغداء مع المستشار الديني لرئيس السلطة محمود عباس، محمود الهباش، في أحد المطاعم الفاخرة داخل الطيرة، أو «حي القيادات»، كما يجذب بعض الناشطين تسميته.

قائمة الذين استقبلوا الوفد الإسرائيلي ضمت، فضلاً عن الهباش، عضو «اللجنة المركزية لفتح» محمد المدني، والمتحدث باسم رئيس السلطة نبيل أبو ردينة، ما يعكس توجهها رسمياً، بل وتكليفاً من السلطة نفسها. ولم يجلس الهباش من التعبير عن ذلك، إذ خرج بعد أقل من ساعة على الغضب الذي أشعله اللقاء لبقول: «التقيت صحافيين إسرائيليين في إطار سعي القيادة الفلسطينية لمواجهة مؤامرة صفقة القرن، ولعرض رؤيتنا سلام عادل وشامل يضمن الحقوق المشروعة لشعبنا، ولكي يعلم الإسرائيليون أن الإحتلال والسلام لا يجتمعان»، أما أبو ردينة، فنقلت تقارير محلية عن قوله إن السلطة «استعدت» لتوقيع اتفاق سلام مع العدو خلال أسبوعين بشرط أن توافق إسرائيل على إقامة دولة عاصمتها القدس»، وإننا نتعامل مع حكومة إسرائيلية تدرك كل فرص السلام، والحكومة الأميركية تؤجج الصراع الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

وليس لقاء أمس لقاء يتجما منذ إعلان «صفقة القرن»، على الأقل علناً، إذ شكّلت، يوم الجمعة الماضي، مشاركة شخصيات فلسطينية في لقاء مع إسرائيليين في تل أبيب داخل فلسطين المحتلة عام 1948 بالذريعة نفسها، أي «مواجهة صفقة القرن وتوضيح الرؤى الفلسطينية للسلام لناشطين يرفضون صفقة القرن وشخصيات يسارية ومستوطنين غير متطرفين». وحمل اللقاء «أبيب» شعار «برلمان السلام»، وضمّ شخصيات من وزراء سابقين برعاية مباشرة من السلطة «البحراني، وزير الخارجية ورئيس ديوان الرئاسة ووزير الحكم المحلي السابق حسن الاعرج، وباسم خوري (الاقتصاد الوطني)، إضافة إلى عضو بلدية البيرة منصف طريش، ورئيس بلدية عينتا حمد الله الحمد الله، كما شارك في اللقاء وزير الأشراف الأشرف العجرمي، ونائب رئيس «لجنة التواصل» إلياس زبنايري، وآخرون.

وماجت «الجهة الشعبية لتحرير فلسطين» المشاركين في اللقاءين، ودعت إلى حلّ «ما يسمى لجنة



تجربة هذه اللقاءات بنقطة رسمية من فتح، والسلطة ومنظمة التحرير، (من اليمين)

التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»، لأن «استمرار اللقاءات الطبيعية طعنة للشعب الفلسطيني، تجري برعاية مباشرة من السلطة «الرئيس عباس». ورات الجبهة، في بيان، أن هذه اللقاءات «تدلّ على عدم جدية منظمة التحرير في تنفيذ قراراتها السابقة المتعلقة بالإنفكاك التدريجي عن الإحتلال ووقف التنسيق الأمني»، مضيفة أن «التهاوت على التطبيع يؤكد أن تصريحات قائد السلطة عن قطع العلاقات مع العدو غير جديّة، بل تهدف إلى تبريد صوت الجماهير الفلسطينية». كذلك، وصف المتحدث باسم «حماس»، فوزي برهوم، المشاركين في الإجتماع

## اختراقات إلكترونية متبادلة بين المقاومة والعدوّ

ونصف سنة مضت، علماً أن هجوماً إلكترونياً سابقاً شكّل خلال جولة تصعيد في آيار/ مايو الماضي.

قرب العدو لقاء «زمنه السميكات» الأخيرة بسبب عودة التصعيد (أ ف ب)



مبتغقة عن «منظمة التحرير»، إلا أن رئيسها، محمد المدني، هو عضو «مركزية فتح». وسبق للمدني أن قال «إننا كفلسطينيين لن نخسر شيئاً إذا تحدّثنا مع الإسرائيليين، لكننا لن نخسب شيئاً إن لم نفعل ذلك». وتنشط اللجنة في الإجتماع مع مستوطنين وشخصيات ومؤسسات إسرائيلية مختلفة، مثل مراكز الأبحاث والجمعيات وغيرها، كما أن اللقاءات التي تنظمها دورية ولا تقطع منذ 2012، فضلاً عن أنها لا تعبر اهتماماً للظروف والتوقيت.
ولاحقاً، تطوّر عمل اللجنة ليتجاوز ما عُرفت به عن نفسها. حصل ذلك تحديداً عام 2016، عندما شارك رئيسها في جنازة المتهم بجرائم حرب، الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، وأيضاً في عزاء الضابط في جيش العدو ورئيس «الإدارة المدنية»، منير عمّار، في قرية جولس داخل فلسطين المحتلة، في العام نفسه.

يشار إلى أنه وصل وفد إسرائيلي يضمّ صحافيين وشخصيات أكاديمية ونواباً عربياً في «الكيبست»، منهم طيب الصانع، مطلع الشهر الجاري، إلى مقرّ «منظمة التحرير» في رام الله، حيث اجتمع مع أعضاء من «مركزية فتح» على رأسهم محمد المدني، وجبريل الرجوب، وناصر القدوة، وتباهى الصحافي الإسرائيلي المشارك في الوفد، أبراهام بلوخ، بصورة له من أمام مقرّ المنظمة خلال تغليطه اللقاء، علماً بأنه من أنصار جماعات «بناء الهيكل»، الأشدّ عنصرية وتطرفاً.

بأنهم «مصابون بفيروس التطبيع الخطير ويجب مقاطعتهم والحجر عليهم»، فيما قال منسق «اللجنة الوطنية لحركة BDS لفلسطين»، محمود ذواغعة، إن «العجرجي وزبنايري مخضرمان في التطبيع من خلال لجنة التواصل، والكارثة أن اللجنة انبثقت عن منظمة التحرير».
الجدير بالذكر أن «التواصل» تأسست في نهاية 2012 بقرار من عباس، وهي تقول إنّها تهدف إلى «اختراق المجتمع الإسرائيلي، والتأثير في الرأي العام لدى العدو، وتعزيز التواصل مع الإسرائيليين وكافة لمتناعه السلام». ومع إن اللجنة

الامن الإسرائيلي، نفتالي بينت، بأن عدد الصواريخ في عهده تقلّص بنسبة 85%، أطلقت فجر أمس قذيفتا هاون تجاه مستوطنات «غلاف غزة»، فيما ردّ العدو بقصف عبر الطيران الحربي لعدد من مواقع المقاومة جنوباً.
وجراء ذلك، قررت سلطات الإحتلال، وفق ما أعلنه منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة كميل أبو ركن، إلغاء الإجراءات التي اتخذتها لبناء سلك شاتك وجدار صخري تشمل إعادة 500 تصريح إلى التجار الغزيّين، واستئناف إدخال الإسمنت إلى القطاع، وإعادة توسيع مسافة الصيد في بحره.

ويأتي هذا التصعيد بعد أيام من جهود قادها الوفد الأمني المصري ونائب منسق «عملية السلام» في الشرق الأوسط، جيمي ماك غولدريك، وبدا أنها أخفقت في تحقيق هدفها، إثر تصريح مسؤول أمني إسرائيلي صباح أمس لإذاعة عبرية بأنه لن يكون هناك تقدم في شأن تفاهات تليدهم وباستخدام شخصيات غير حقيقية»، مشيراً إلى أنها المرة الثالثة التي تحدث فيها عمليات إلكترونية كذلك خلال ثلاث سنوات

محمد العمادي، سيحصل إلى غزة

### تقرير

## «النهضة» في مواجهة سعيد:

## تونس إلى أزمة جديدة؟

وجاء هذا القرار بالتنسيق مع سعيد طبعاً، ما يعني أن الأخير بنوى إبقاء باب التفاهم مفتوحاً في الأيام القليلة المقبلة، وعدم تكليف شخصية أخرى سيكون عليها تشكيل الحكومة في بضعة أيام نظراً إلى ضيق الأجل الدستورية.

السيئاريوات المطروحة ليست كثيرة. يمكن أن تعود «النهضة» إلى طاولاة التفاوض للبحث عن تنازلات تتّجه بمقتضاها زيادة حصتها من الوزارات، و/ أو إشراك «قلب تونس» في الحكومة. كما يمكن أن تمتنك بموقفها الرافض لمنح الثقة، وحينها ستصير الكرة في ملعب رئيس الجمهورية. في حال تحقّق السيناريو الثاني، يمكن للرئيس أن يحلّ البرلمان، ويعين تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في مدة أقصاها 90 يوماً. وعلى رغم أن غالبية الأحزاب ترفض هذا الخيار خشية تراجع حصيلتها، يبدو «مكيدة» لحشر الحركة في مربع متحرك محدود، وجعلها طرفاً غير مؤثّر في الحكومة.

قراءة القرار من قبل بقية الفاعلين السياسيين كانت مختلطة تماماً. اعتبرت أغلب الأحزاب والكتل النيابية المعنّية بالمشاركة في الحكومة أن «النهضة» سعت إلى «إبتران» الفخفاح بهدف إخضاعا لتوجيهاتها، إضافة إلى يبذلان مساعي لتعديل القانون الانتخابي، وفرض عتبة انتخابية تمنع من تحضّل على أقلّ من 5 بالمئة من أصوات الناخبين من حضور البرلمان، وبالتالي تقليص حضور الأحزاب الصغيرة والقبائل المتسلطة فيه. لكن، يملك الرئيس سلاحاً قد يستخدمه لإخضاع «النهضة»: إذ لا يجبر الدستور رئيس الجمهورية على حلّ البرلمان في حال فشلت مساعي تشكيل الحكومة، ما يعني إمكانية إبقاء مجلس النواب الحالي واستمرار عمل حكومة تصريف الأعمال. وذلك خيار لا يعجب «النهضة» وأقلب تونس»، بالنظر إلى أن رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، يميل إلى صفّ الفخفاح وسعيد.

وانطلقت أمس، محاولات وساطة يقودها «الإتحاد العام التونسي للشغل» و«الإتحاد الوطني للصناعة والتجارة»، وهما أهمّ منظمّتين محبّتين في البلاد، وسبق أن نظمتا حواراً وطنياً بين الأحزاب عام 2013. وعقب إجتماع مع الغنوشي، اعتبر الأيمنان العمانن للمنتظمّتين أنه يوجد مجال للحل، خاصة مع وجود بعض الوقت، فيما شدّد رئيس «النهضة» على مطلب حركة تشكيل حكومة وطنية من دون إقصاء، قائلاً إن «نض الدستور وروحته يسحّان بإيجاد الحلول المناسبة». (الأخبار)

رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، يجلس إلى صفّ الفخفاح وسعيد (أ ف ب)



اعلنت حركة «النهضة».

السبب، عدم منحها الثقة

لحكومة إلياس الفخفاح.

وبرزت ذلك برفض الأخير

إشراك حزب «قلب تونس»

في تشكيلها. لكن هذا

الرفض يتجاوز مجرد الخلاف

على الحزام الحزبي للحكومة

القادمة، ويكشف خلافاً

بين «النهضة» ورئيس

الجمهورية، يبدو أنه يتجه

نحو التصعيد على رغم

مبادرات الوساطة التي

بدأت أمس

كان يفترض أن يعلن إلياس الفخفاح

تشكيلة حكومته مساء الجمعة، لكنه أجل ذلك مطلب من حركة «النهضة».
يوم السبت، التقى الفخفاح برئيس الحركة، راشد الغنوشي، وبدأ أن الخلافات في طريقها إلى الحلّ، لكن، قبل ساعة من إعلان أسماء الوزراء، قرّر «جلس شورى النهضة» الانسحاب من التشكيلة الحكومية، والامتناع عن منحها الثقة في البرلمان. القرار اتخذته أغلبية من «مجلس الشورى»، وهو مؤسسة تضمّ عددا كبيرا من الأعضاء، وتحوي تيارات معارضة لقيادة الحركة، ما يعني أن الحجج التي قدمها الفريق المكلف بالتفاوض مع الفخفاح وحثّ «النهضويين» في وجه تهديد جماعي، وفق تسريبات، ومن وجهة نظر مدافعة عن هذا الخيار، ارتكز القرار بالأساس على إقصاء حزب «قلب تونس»، وعدم تقديم ضمانات كافية للحركة.

رفض إقصاء الحزب الذي يرأسه رجل الإعلام المثير للجدل، نبيل القروي، جاء نظراً إلى وزنه البرلماني المهمّ (38 نائباً من أصل 217) الذي سيكون ضرورياً لحسم ملفات تستوجب أغلبية من 145 صوتاً، على غرار اختيار عدد من أعضاء المحكمة الدستورية. لكن، بُزّر الأمر أيضاً بضرورة توسيع القاعدة البرلمانية للحكومة بآمضي ما يعثّن لضمان استقرارها في حال سحبت كتل صغيرة دعمها لها. علاوة

نهاية الأسبوع الجاري في محاولة جديدة لتهدئة الأوضاع بعد إخفاق الجهود المصرية والأممية، كما أنه سيعمل على صرف دفعة جديدة من المنحة القطرية لسبعين ألف أسرة، لكن الزيارة قد تتأخّر أسبوعين، أي إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، كي لا تشكل حرجاً لرئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو.

في شأن آخر، وبعد انتهائنا من بناء سلك شاتك وجدار صخري على الحدود بين رفح المصرية والفلسطينية، بدأت مصر، أمس، بناء جدار خرساني إسمنتي، أفيد بأنه سيتمدّن من منطقة «كرم أبو سالم» شرق رفح حتى شاطئ البحر غرباً، بطول 14 كلم في طول الحدود مع القطاع. ووفق السكان، يبلغ ارتفاع الجدار ستة أمتار بسمك 50 سم، فيما يبعد عن السياج الفاصل الشرق القديم قرابة عشرين متراً. ولا يبدو واضحاً ما إذا كان ذلك يجري من جانب احادي أم بالتنسيق مع «حماس»، على اعتبار أن وفد الحركة الأمني تقدّف في زيارته الأخيرة إلى الحدود المنطقة التي يقام فيها الجدار.